

دراسة تحليلية لمدى تبني المؤسسات الجزائرية لآليات الحوكمة

-من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري-

الباحث: أ. محمد بوطلاعة

الباحث: أ.د. أحمد بوراس (جامعة أم البواقي)

(قسم التدبير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة)

(قسم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي)

الإيميل: mohstrategie@gmail.comالإيميل: a.bouras@univ-oeb.dz

ملخص

يتناول البحث "واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية"، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغ تعدادها (100) مفردة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان، اعتمادا على المتوسطات الحسابية وغيرها من الأساليب الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1. أن هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
2. أن هناك دور مرتفع للتدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
3. أن هناك دور منخفض للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
4. أن هناك دور منخفض للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

وتوصي الدراسة في الأخير بضرورة تعميق الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية لتحقيق الكفاءة المطلوبة.

الكلمات الدالة: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات، حوكمة الشركات.

Abstract:

This paper deals with "the reality of applying the corporate governance mechanisms in the Algerian enterprises," To achieve the objectives of study, questionnaire were designed, and developed for the purpose of collecting data from the study sample, which reached (100single), were used Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the survey data, depending on averages and other statistical methods, the study found a set of results, including:

1. that there is a high role of the board of directors as a mechanism of corporate governance in the Algerian enterprises.
2. that there is a high role of internal audit as a mechanism of corporate governance in the Algerian enterprises.
3. that there is a low role of external audit as a mechanism of corporate governance in the Algerian enterprises.
4. that there is a low role of the laws and legislation as a mechanism of corporate governance in the Algerian enterprises.

The study recommends the need to deepen the concentration on the application of corporate governance mechanisms in the Algerian enterprises, to achieve the required efficiency.

Key words: Board of Directors, internal audit, external audit, laws and regulations, corporate governance.

مقدمة:

تؤكد الأزمات العالمية التي مست العديد من الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، على أهمية وضع ضوابط سليمة لحوكمة الشركات والتي أصبحت تمثل احد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الاكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والحكومات، نظرا لما تلعبه من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

وعليه سارعت مختلف دول العالم إلى تبني هذا المفهوم وحث مختلف الأطراف الفاعلة على تبنيه، من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والتي يطلق عليها بآليات الحوكمة والتي تستخدم لتطبيق مفهوم الحوكمة بالشكل الذي يلائم ظروف الشركات وبيئة العمل الخاصة بها، وكذلك نظام الحوكمة المطبق داخل البلد، وقد اختلف المختصون في تصنيف هذه الآليات حيث ان كل منهم يركز على مجال اختصاصه، إلا أن التصنيف الشائع لهذه الآليات هو تصنيفها إلى آليات داخلية وأخرى خارجية.

حيث تسعى آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية الى حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الاطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة على أداء إدارة الشركة، بتوفير المقومات التي تدعم وتعزيز من سبل تنفيذها.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للمشاكل المالية المختلفة التي حدثت للكثير من الشركات في الدول النامية والمتطورة على حد سواء وما صاحبها من ضياع لحقوق أصحاب المصالح وفقدان ثقة المستثمرين، ولتفادي الوقوع في المشاكل المالية والإدارية والتقليل من حدتها كان لزاما على الاقتصاديين والباحثين إيجاد حلول لها، وذلك من خلال دراسات وبحوث أجريت حول الأسباب التي أدت إلى تلك المشاكل، والتي كان مرجعها تفشي العديد من الترهلات الإدارية والضعف الكبير في الممارسات الإدارية وما صاحبها من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات كأحد المداخل الحديثة التي تعمل على تفعيل الأداء المؤسسي من خلال عدة آليات داخلية وخارجية تضمن الممارسة السليمة والفعالة لها. وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

"ماهو واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهو دور تطبيق مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟
2. ماهو دور تطبيق التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟
3. ماهو دور تطبيق التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟
4. ماهو دور تطبيق القوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو معوقات تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وتأتي أهمية البحث وإعداد الدراسة في هذا الموضوع لأسباب كثيرة أهمها:

1- الأهمية الكبيرة لتبني أنموذج حوكمة الشركات ومختلف آلياتها الداخلية والخارجية التي تساعد على نجاح الكثير من الممارسات الإدارية؛

2- تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها معظم الشركات العالمية، وعلى الدور المحلي بصفة خاصة، وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، وكذلك منح حق مسألة الشركة، وبالتالي حماية حقوق جميع أصحاب المصالح فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم الآليات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، حيث قام الباحثان بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

1. تحليل دور تطبيق مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
2. التعرف على دور تطبيق التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
3. تحديد دور تطبيق التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
4. الوقوف على دور تطبيق القوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
5. قياس دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
6. الخروج بنتائج وتوصيات تخدم القائمين على المؤسسات الجزائرية، فيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية وإمكانية تطبيقها.

فرضيات الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أتت به الدراسات السابقة، قام الباحثان بصياغة الفروض التالية:

- الفرضية الرئيسية: هناك مستوى مرتفع لتطبيق الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- 2- هناك دور مرتفع لتطبيق التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- 3- هناك دور مرتفع للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- 4- هناك دور مرتفع لتطبيق القوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

المخطط الإجرائي للدراسة:

الشكل رقم (1)

المخطط الإجرائي للدراسة

مجلس الإدارة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي	القوانين والتشريعات
--------------	-----------------	-----------------	---------------------



آليات تطبيق حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين

يتبين من الشكل (1) بأنه يشتمل على آليات تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في: (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات)، وهذا ما توضحه حركة المخطط في الشكل أعلاه.

منهج الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، لتحليل وتفسير آليات تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري.

أدوات جمع البيانات:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. كما سيتم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات المرتبطة بالدراسة الميدانية للموضوع.

الجانب النظري

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

يصعب إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات¹.

حوكمة الشركات بشكل عام هي القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف المرتبطة بها، يقدم هذا المصطلح إجابات لعدة أسئلة من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد ملاك المؤسسة أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة؟ وأخيراً، كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟².

حيث وجد خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح المذكور وهي: حوكمة المؤسسة، حاكمية المؤسسة، حكمانية المؤسسة، التحكم المشترك، التحكم المؤسسي، الإدارة المجتمعة، ضبط المؤسسة، السيطرة على

المؤسسة، المشاركة الحكومية، إدارة شؤون المؤسسة، المؤسسة الرشيدة، توجيه المؤسسة، الإدارة الحقة للمؤسسة، الحكم الصالح للمؤسسة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة³.

وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم⁴ :

- هو مجموعة الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

- هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

- هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

هناك مجموعة من المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، والتي تناولتها مختلف المنظمات المتخصصة عبر العالم، وسنحاول تناول مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما يأتي⁵:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يؤكد هذا المبدأ على دور القانون في تحديد وتقسيم المسؤوليات بوضوح بين الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة ولقد شدد على الآتي:

1- أن يتم تطوير هيكل الحاكمية مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي؛

2- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحاكمية داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والإلتزام بتطبيقه؛

3- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛

4- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة مايلي⁶:

1- الحقوق الأساسية: (الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛ نقل وتحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، المشاركة في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة).

2- حق المساهمين في المشاركة في إتخاذ القرارات المهمة و الجوهرية في الشركة؛

3- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛

4- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين وشدد هذا المبدأ على الآتي⁷:

1- توفير حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم؛

2- أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم؛

3- أن يتم التصويت بواسطة الأبناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛

4- المعاملة المتساوية لكل المساهمين عند عقد إجتماعات الجمعية العامة؛

5- على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح كما يأتي⁸:

1- ضرورة إحترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

2- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن إنتهاك حقوقهم؛

3- إيجاد آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة وتمثل في⁹:

- 1- الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بالاستناد إلى معايير محاسبية عالية الجودة؛
- 2- إجراء التدقيق السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل ومؤهل بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها؛
- 3- توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ مسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث¹⁰:

- 1- أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين؛
- 2- تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين؛
- 3- إتباع معايير عالية للأخلاق ويضع في إعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

ثالثاً: آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات عبر مختلف آلياتها الداخلية والخارجية دوراً مهماً في معالجة المشاكل التنظيمية التي تعاني منها مختلف المؤسسات، وسيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر كما يأتي¹¹:

1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة. ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أ - مجلس الإدارة: يذكر كل من (Singh و Harianto) إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية¹²، كما يقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم بأدائها، ويسعى لتعظيم قيمة الشركة.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يأتي¹³:

- لجنة التدقيق: هي لجنة منبثقة عن مجلس الادارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتعلق مسؤوليتها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة¹⁴.

- لجنة المكافآت: توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بما بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية¹⁵.

لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين.

ب- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة الجمهور على مساءلة الشركة. حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصدقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. وفي هذا السياق يرى (Archambeault) أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير¹⁶. وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة. فقد أكدت لجنة كادبري (Cadbury committee) على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير¹⁷. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها. وعليه يجب تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي

للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة¹⁸.

2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة. ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي¹⁹:

أ - منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات. فإذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. وعليه فإن منافسة سوق المنتجات (الخدمات) يهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة²⁰.

ب - الاندماج والاستحواذ: مما لا شك فيه أن الاندماج والاستحواذ هي من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة الشركات. فالاستحواذ هو آلية مهمة من آليات الحوكمة وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاستحواذ أو الاندماج²¹.

ج - التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة²².

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والجمهور بشكل عام.

د - التشريعات والقوانين

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة²³. لقد أثرت بعض التشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة والقوانين المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي في

الجزائر على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

الجانب التطبيقي

للإجابة على تساؤل الدراسة سنقوم بتقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاثة جوانب رئيسية؛ حيث سنقوم في الجانب الأول بتناول طريقة تصميم وإعداد الدراسة التطبيقية، وفي الجانب الثاني سنقف على واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية-من وجهة نظر محافظي الحسابات في الشرق الجزائري-، وفي الجانب الأخير سنتناول كل من النتائج والتوصيات المرتبطة بإشكالية الدراسة.

أولاً: تصميم الدراسة التطبيقية

من أجل التعرف على واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، قمنا بدراسة ميدانية تحليلية من خلال الاعتماد على محافظي الحسابات في الشرق الجزائري، والتي قدرت قوامها بـ (100) فرد، حيث تم جمع المعلومات من خلال تصميم إستبيان لجمع البيانات الأولية المرتبطة بالموضوع، وقد رافق الإستبيان خطاب يوضح الهدف من الدراسة وطريقة الإجابة على الأسئلة والتأكيد على سرية المعلومات المقدمة. وتم الإعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي لتقييم إجابات عينة الدراسة، حيث تم إعطاء وزن لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها كآلي:

- غير موافق = 1

- موافق بدرجة متوسطة = 2

- موافق = 3

أما بالنسبة لكيفية تحديد إتجاه إجابات أفراد العينة حول عبارات الإستبيان، فقد قمنا بقسمة 2 على 3 لأننا إستعملنا مقياس ليكرت الثلاثي، ويكون طول كل فئة يساوي 0.7 كما يوضح الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1)

سلم إتجاهات إجابات أفراد العينة

الفئة	الاتجاه
1.....1.7	غير موافق
2.4.....1.7	موافق بدرجة متوسطة
3.....2.4	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين

كما قمنا بإجراء اختبار كرونباخ الفا للتأكد من مدى ثبات فقرات الاستبيان، وقد بلغت نسبة الثبات (0.85) وهي أكبر من النسبة المعيارية المقدرة ب (0.6) وبالتالي يمكن الاعتماد على فقرات الاستبيان لأجل التحليل الإحصائي بما يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

ثانيا: تحليل واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية:

لأجل الوقوف على واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، سنعتمد على جدول التوزيعات التكرارية لمتغيرات الدراسة، للحصول على الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية. وبعد إجراء المعالجة والتحليل الإحصائي تم الحصول على الأوساط الحسابية الموزونة والأهمية النسبية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين بالشكل التالي:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (2)

دور مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في الجزائر

إجابات أفراد العينة		العبارات	الفرضية الفرعية الأولى
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.8125	2.46	X1	هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
0.5036	2.59	X2	
0.2039	2.83	X3	
0.3077	2.33	X4	
0.9325	2.55	المتوسط الحسابي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى مخرجات SPSS

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (2) أن هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في الجزائر، وذلك إستنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي للعبارات التي تختبر هذه الفرضية، والمتمثلة في

العبارات (x_1, x_2, x_3, x_4) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (2.55) بانحراف معياري بلغ (0.93). وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك دور مرتفع لمجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

إختبار الفرضية الفرعية الثانية: هناك دور مرتفع لتطبيق التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (3)

دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية

إجابات أفراد العينة		العبارات	الفرضية الفرعية الثانية
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.9696	2.63	X5	دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية
0.3015	2.96	X6	
0.1421	1.56	X7	
0.847	2.25	X8	
0.9771	2.33	المتوسط الحسابي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مخرجات spss

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن هناك دور مرتفع للتدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وذلك إستنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي للعبارات التي تختبر هذه الفرضية، والمتمثلة في العبارات (x_5, x_6, x_7, x_8) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (2.33) بانحراف معياري بلغ (0.97). وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك دور مرتفع للتدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: هناك دور مرتفع للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (4)

دور التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية

إجابات أفراد العينة		العبارات	الفرضية الفرعية الثالثة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.927	1.13	X9	هناك دور مرتفع للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية
0.3406	1.67	X10	
0.3181	1.79	X11	
0.7647	1.63	X12	
0.8829	1.55	المتوسط الحسابي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى مخرجات spss

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن هناك دور منخفض للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وذلك إستنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي للعبارات التي تختبر هذه الفرضية، والمتمثلة في العبارات (x12,x11,x10,x9)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (1.55) بانحراف معياري بلغ (0.88). وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك دور مرتفع للتدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

إختبار الفرضية الفرعية الرابعة: هناك دور مرتفع للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (5)

دور القوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية

إجابات أفراد العينة		العبارات	الفرضية الفرعية الرابعة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.954	1.31	X13	هناك دور مرتفع للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية
0.363	1.65	X14	
0.342	1.84	X15	
0.525	1.79	X16	
0.854	1.64	المتوسط الحسابي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى مخرجات spss

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن هناك دور منخفض للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وذلك إستنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي للعبارات التي تختبر هذه الفرضية، والمتمثلة في العبارات (x16,x15,x14,x13)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (1.64) بانحراف

معياري بلغ (0.85). وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك دور مرتفع للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

اختبار الفرضية الرئيسية: هناك مستوى مرتفع لتطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (6)

مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية

إجابات أفراد العينة	الفرضيات الفرعية	الفرضية الرئيسية
الوسط الحسابي		
2.55	دور مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية	هناك مستوى مرتفع لتطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية
2.33	دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية	
1.55	دور التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية	
1.64	دور القوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية	
2.01	المتوسط الحسابي العام	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى مخرجات spss

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أن هناك مستوى متوسط لتطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وهذا من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري، وذلك استنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي للفرضيات الفرعية التي تكون الفرضية الرئيسية للدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (2.01). وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك دور مرتفع للقوانين والتشريعات كآلية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

بعد إحاطتنا لموضوع البحث بالدراسة النظرية والتطبيقية، تبين لنا التطبيق المتوسط لآليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، بالإضافة إلى ضعف تبني وتطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، التي لا يزال تفعيلها محدودا للغاية نظرا لما تعانيه من مشاكل وعراقيل أهمها تدني أدوار التدقيق الخارجي كآلية للتحكم المؤسسي

في الجزائر، زيادة على ضعف الإطار التشريعي والقانوني في مجال تفعيل حوكمة الشركة، مما أثر كثيرا على إستمرار العديد من المؤسسات الجزائرية واستقرار أداءها، ولقد افرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

- تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات التي تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وتعد الآليات الداخلية محور ارتكاز لمختلف آليات الحوكمة بكافة مبادئها.
- تحظى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بالاهتمام وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات حيث تغطي تلك الآليات مراحل العمل المحاسبي والتي تنعكس بدورها على جودة المعلومات المحاسبية.
- يعد وجود لجنة مراجعة فعالة أحد آليات التطبيق الجيد لنظام حوكمة الشركات وركيزة من ركائز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة لما توفره من ضمان لجودة القوائم المالية من خلال قيامها بالإشراف على عملية اعداد تلك القوائم والتقارير وذلك بالتأكد من سلامة الرقابة الداخلية وأداء ادارة الشركة.
- توجد علاقة تبادلية وتكاملية بين مختلف آليات الحوكمة، خاصة من الناحية المحاسبية، حيث يتم اعداد القوائم المالية ومسك الحسابات من خلا تطبيق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، ثم يتم مراجعة وتدقيقها من طرف المدقق الداخلي، وبعدها يتم إعادة تدقيقها خارجيا كل ذلك يكون بإشراف من لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الادارة.
- يتطلب نجاح حوكمة الشركات وتحقيق مبادئها واهدافها المتمثلة بحماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة وحماية مصالح الاطراف الأخرى توفر مجموعة من الاليات تتمثل في لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي والنظام المحاسبي المالي حيث تساهم في رفع كفاءة وفاعلية الشركة من خلال تكامل التقارير والقوائم المعدة.

ثانيا: التوصيات

- على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:
- ضرورة تعزيز الإهتمام بالآليات الخارجية لحوكمة الشركات من خلال زيادة كفاءة وإستقلالية وظيفة التدقيق الخارجي، وأيضا تكييف القوانين والتشريعات المحاسبية مع متطلبات الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، خصوصا وأن الدراسة الحالية قد بينت ضعف الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

- ضرورة إعطاء حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر للمحافظة على الشركات واستمرار نشاطها الاقتصادي، والعمل بصورة متناسقة بين جميع الجهات ذات العلاقة ومنها الجهات القانونية والرقابية والجهات الأخرى التي لها علاقة بالحوكمة ومراعاتها مصالح الاطراف التي تتعامل معها.
- ضرورة وضع آلية للتنسيق بين مختلف آليات الحوكمة في المؤسسات الجزائرية ضمانا لفاعلية أكثر لحوكمة الشركات.
- تعزيز بيئة الاعمال في الجزائر بالعمالة الكفؤة في المجال المالي والمحاسبي لضمان استقلاليتها ونزاهتها والعمل على ان تكون معايير السلوك المهني التي يعمل في ظلها المدققون ضامنة لاستقلاليتهم.
- ضرورة إلزام المؤسسات الجزائرية بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة، على أن تتضمن هذه التقارير العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الشركة، مثل نسب الربحية والسيولة وتطور هذه النسب من سنة لأخرى، وذلك في الصحف المحلية وعلى موقع الشركة وشبكة الانترنت، ليتسنى للجمهور الاطلاع عليها.

المراجع والهوامش:

1. عدنان حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، اتحاد المصارف العربية، الكويت، 2007، ص11.
2. جاو حدو رضا، مايو عبد الله، "تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، 7-8 ديسمبر 2010، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، ص03.
3. الصالح أحمد، "بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملائمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد"، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، العراق جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2006، ص117.
4. محمد سلمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 12-15.
5. OECD, **principale of corporate governance** , organization for economic co-operation and development publication service, <http://www.oecd.org> , 1999. P17-23.
6. OECD, **principale of corporate governance** , organization for economic co-operation and development www.oecd.org/dev/publication/tbla.htm, 2004. P2-6.
7. Babic, V., "the key aspects of the corporate governance restructuring in the transition process", economist 33.2:133-143. 2001 .p.136.
8. Cuervo,A., "corporate governance mechanism: a plea for less code of good governance and more market control".corporate governance 10.2:84-93.2002. p.90.

9. Demirag ,I .S., and J.F. Solomon, "**developments in international corporate governance and the impact of recent events**". corporate governance., 11.10:1-7.2003.p.5.
10. عطية ، خ .: أسس إدارة المعرفة . الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لإدارة لمكتبات ومراكز المعلومات بالجودة الشاملة، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية، 2005، ص12.
11. Hess , David and Impavido, Gregorio, " **Governance of Public Pension Funds , Lessons from Corporate Governance and International Evidence** " , 2003. www.Econ.worldbank.org.P.5.
12. Private Sector Corporate Trust , " **Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines** " 2002 , p. 17
13. Singh, H. and Harianto, F. , " **Management-Board Relationships, Takeover Risk and Adoption of Golden Parachutes** " , Academy of Management Journal, Vol.(32) , 1989, p.127
14. Robert, John, " **Agency Theory , Ethics and Corporate Governance** " , presented at the Corporate Governance and ethics Conference, Mac Quarie, Graduate School of Management –Sydney, Australia, June 28-30, 2004, p. 4
15. Mintz, Steven M., " **Improving Corporate Governance Systems : A Stakeholders Theory Approach** " , 2003 , www.aaahq/Am2003/cpe/ethics/Forum , p.14.
16. Archambeault, Deborah S., " **The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting : Evidence from SEC Enforcement Cases** " , Nov. 2002, p. 8 .
17. Cadbury Committee , **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance** , London ,Gee and Co. ltd. , 1992, p. 30.
18. Cohen, Jeffrey et al., " **The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality** " , Journal of Accounting Literature , 2004 , p.33.
19. John, Kose and Kedia, Simi, " **Design of Corporate Governance : Role of Ownership Structure , Takeovers, and Bank Debit** " , 2003.www.Icf.som.yale.edu/pdf , p.9.
20. **Organization for Economic Cooperation and Development**, Beijing, 2000. www.oecd.oeg/daf , p.4.
21. Abbott, L. G. and Parker, S., " **Auditor Selection and Audit Committee Charecteristics** " , Auditing : A Journal of Practes and Theory Vol. (19) , 2000,p.47
22. The Institute of Internal Auditors (IIA) , " **The Role of Auditing in Public Sector Governance** " , 2006. www.thiia.org , p.3.
23. Sarbanes, P. and Oxley ,M., " **Sarbanes-Oxley Act of 2002** " , A Congress , Washington DC.p24.

ملحق الدراسة

إستبانة الدراسة

أخي المحافظ، أختي المحافظة... تحية عطرة وبعد:

يقوم الباحثين بوطلاعة محمد وبوراس أحمد بإعداد دراسة علمية بعنوان "واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية -من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري--"، وذلك استكمالا لإجراء بحث ميداني في إطار مقال علمي، لذا نرجو التكرم بالإطلاع والإجابة أمام الاختيار الذي ترونه مناسب، علما أن إجابتكم ستكون مفيدة جدا للباحثين وسوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا في استكمال بيانات الاستقصاء. وتقبلوا منا فائق التقدير

والاحترام...

الباحثان:

- محمد بوطلاعة

—أحمد بوراس

ضع علامة (X) في الإجابة التي تراها مناسبة

غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	الفقرات
			أولاً: مجلس الإدارة
			X1 تتمتع مجالس الإدارة في المؤسسات الجزائرية بالاستقلالية التامة في ممارسة سلطاته.
			X2 تعمل مجالس الإدارة في المؤسسات الجزائرية على حماية رأس المال المستثمر بكل كفاءة.
			X3 تتميز مجالس الإدارة في المؤسسات الجزائرية بلجان مراجعة تضمن شفافية القوائم المالية.
			X4 تتوفر مجالس الإدارة في المؤسسات الجزائرية على لجان مكافآت ذات كفاءة عالية.
			ثانياً: التدقيق الداخلي
			X5 تعمل وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية على زيادة المصداقية المحاسبية.
			X6 تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية الرقابة بشكل فعال.
			X7 تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية بالاستقلالية التامة.
			X8 يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية عن تمارس المساءلة بكل حرية.
			ثالثاً: التدقيق الخارجي
			X9 تساهم وظيفة التدقيق الخارجي في المؤسسات الجزائرية على تحسين الإفصاح المحاسبي.
			X10 تتميز لجان التدقيق الخارجي في المؤسسات الجزائرية بالكفاءة اللازمة.

			X11	يراعي التدقيق الخارجي في المؤسسات الجزائرية التدقيق الداخلي عند التخطيط للتدقيق.
			X12	تتمتع وظيفة التدقيق الخارجي في المؤسسات الجزائرية بالاستقلالية التامة.
			رابعاً: القوانين والتشريعات	
			X13	يعتبر النظام المحاسبي المالي أداة فعالة لحوكمة الشركات في الجزائر.
			X14	تعتبر القوانين والتشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة في الجزائر كافية لتحقيق الحوكمة.
			X15	تتميز القوانين والتشريعات المرتبطة بحوكمة الشركات في الجزائر بالدقة والوضوح.
			X16	تتماشى القوانين والتشريعات التجارية في الجزائر مع متطلبات تحقيق حوكمة الشركات.